

إعلان ١٠/٩/٢٠١٣م

تعلن شركة المراعي عن نتائج إجتماع الجمعية العامة غير العادية التي تضمنت الموافقة على زيادة رأس مال الشركة

أنعقد إجتماع جمعية المساهمين العامة غير العادية لشركة المراعي بقاعة اللؤلؤه بفندق هوليدي إن الإزدهار بمدينة الرياض في تمام الساعة السابعة مساء يوم الإثنين ٣ ذو القعدة ١٤٣٤هـ الموافق ٩ سبتمبر ٢٠١٣م، ووافقت الجمعية العامة غير العادية على كافة البنود المدرجة على جدول الأعمال وهي:

١. الموافقة على زيادة رأس مال الشركة من (٤,٠٠٠) مليون ريال إلى (٦,٠٠٠) مليون ريال، بزيادة قدرها (٢,٠٠٠) مليون ريال وبنسبة ٥٠%، وذلك بإصدار (٢٠٠) مليون سهم بقيمة (٢,٠٠٠) مليون ريال، ليصبح عدد أسهم الشركة (٦٠٠) مليون سهم مقابل (٤٠٠) مليون سهم حالياً، عن طريق منح سهم مجاني لكل (٢) سهمين قائمين يملكها المساهمون المقيدون بسجل المساهمين بنهاية تداول يوم انعقاد إجتماع الجمعية العامة غير العادية، وأن يتم تسديد قيمة الزيادة في رأس المال من بند "الأرباح المبقة" كما في ٢٠١٣/٣/٣١م، وذلك بمنح عدد الأسهم الصحيح لكل مستحق، وتجميع كسور الأسهم في محفظة واحدة لجميع حملة الأسهم وبيعها في السوق. وسبب الزيادة في رأس مال الشركة تعود إلى رغبة الشركة في ملائمة رأس مال الشركة لأصولها ودعمها لبرنامج الإستثمار الرأسمالي البالغ ١٥.٧ مليار ريال للخمس سنوات القادمة والتي تهدف إلى تحقيق النمو وتطوير كافة قطاعات العمل بشركة المراعي، حيث ترمي هذه الإستثمارات إلى تعزيز الطاقة الإنتاجية في المزارع والتصنيع والتوزيع والنقل.
٢. الموافقة على تعديل المادة (٦) من النظام الأساسي للشركة لتصبح: "حدد رأس مال الشركة بمبلغ (٦,٠٠٠) مليون ريال سعودي مقسم إلى (٦٠٠) مليون سهم بقيمة اسمية قدرها (١٠) ريالات للسهم الواحد."
٣. الموافقة على إصدار صكوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في جزء أو عدة أجزاء من خلال إصدار واحد أو سلسلة من الإصدارات من وقت لآخر في الأوقات وبالمبالغ والشروط التي يقررها مجلس الإدارة دون الحاجة للرجوع إلى الجمعية العامة للمساهمين بهذا الخصوص، وبشروط ألا تزيد قيمة الصكوك على قيمة رأس مال الشركة.
٤. تفويض مجلس إدارة الشركة لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإصدار تلك الصكوك والحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة، وتفويض مجلس الإدارة بتفويض أي من أو كل الصلاحيات الممنوحة له حسب القرار أعلاه لأي شخص أو أشخاص آخرين وإعطائهم حق تفويض الغير.
٥. المصادقة والموافقة على كافة الأعمال والتصرفات والإتفاقيات (بما في ذلك أية مستندات أو إشعارات أو شهادات) التي أجراها مجلس إدارة الشركة أو أي شخص مصرح له من قبل مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعديل وإعادة صياغة إتفاقية تمويل المرابحة المؤرخة في ١٠ أغسطس ٢٠٠٩م ("إتفاقية تمويل المرابحة")

بين شركة الاتصالات المتنقلة السعودية ("زين السعودية") كمشتري، والبنك السعودي الفرنسي كوكيل استثمار، فيما يتعلق بأسهم الشركة في زين السعودية والتي تتضمن ما يلي:

(أ) اتفاقية تأكيد بين عدة أطراف من بينها الشركة والبنك السعودي الفرنسي كوكيل ضمان، بموجبها ومن ضمن أشياء أخرى، تؤكد الشركة أن رهن الأسهم التي تمتلكها الشركة في زين السعودية سوف يستمر بكامل النفاذ.

(ب) خطاب جانبي متعلق باتفاقية قرض الشريك بين الشركة وزين السعودية، بموجبه تؤكد الشركة أن المبلغ المستحق للشركة بموجب اتفاقية قرض الشريك سوف يستمر كدين ثانوي المرتبة.

(ج) وثيقة الديون ثانوية المرتبة بين عدة أطراف من بينها الشركة والبنك السعودي الفرنسي كوكيل ضمان، بموجبها ومن ضمن أشياء أخرى تمد الشركة ثانوية مرتبة الدين الخاص بقرض الشريك للتسهيلات المتاحة بموجب اتفاقية تمويل المرابحة.

إضافة إلى تخويل مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي الصلاحية الكاملة للتقرير أو إبرام أية إتفاقيات أو مستندات مطلوب إبرامها من قبل الشركة بصفتها شريك في زين السعودية، وفقاً لتقدير مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي المطلق في ذلك، بموجب اتفاقية تمويل المرابحة والتصرفات والإتفاقيات المذكورة في الفقرات الفرعية (أ، ب، ج) أعلاه، كما يجوز لمجلس الإدارة تفويض كل أو أي من صلاحياته المشار إليها أعلاه لأي من أعضائه أو من الغير.